

النظرة القانونية للقدس في مفاوضات السلام

The legal view of Jerusalem in the peace negotiations

أ. رحوي خير الدين^{1*}، إشراف: د. عياد محمد سمير²

¹. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - الجزائر.

². كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - الجزائر.

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/10/29

تاريخ الإرسال: 2018/10/23

الملخص:

أثارت اتفاقيات "كامب ديفيد" ردود فعل معارضة من قبل معظم الدول العربية، وقد تبلور هذا الموقف المعارض في مؤتمر القمة العربية التاسع الذي عقد ما بين 2-5 تشرين الثاني - نوفمبر 1978 بمبادرة من الحكومة العراقية وبدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر، وذكر البيان الصادر إثر انتهاء مؤتمر القمة إن المؤتمر ناقش الاتفاقيتين اللتين وقعتها الحكومة، وأن الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة تمت خارج إطار المسؤولية العربية، ولا سيما مقررات وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية.

كلمات مفتاحية: القدس؛ المفاوضات؛ السلام؛ الصهيونية؛ العرب.

Abstract:

The Camp David accords provoked reactions from most Arab countries, a position crystallized at the ninth Arab summit held from 2 to 5 November 1978 at the initiative of the Iraqi government and at the invitation of President Ahmed Hassan al-Bakr. The conference examined the agreements signed between the government and the Palestinian people and the rights of the Arab nation in Palestine and the occupied Arab territories were outside the scope of the responsibility of the Arabs, particularly the decisions and the Charter of the League of Arab States and United Nations Resolutions on the Question of Palestine, Just Wanted by the Arab Nation

Keywords: Jerusalem; Commissioners; Peace; Zionism; Arabs.

* الباحث المرسل: rahoui13@hotmail.com

كانت مسألة القدس إحدى المشاكل التي لم يرد أي نص عليها في اتفاقات كامب ديفيد وذلك على الرغم من مناقشتها عدة مرات خلال المفاوضات.

ويذكر موشي ديان بأن ورقة العمل الأمريكية – الإسرائيلية المعدة في أكتوبر 1977 لم تحمل تأكيداً على المستوطنات أو القدس، ولذلك كان علينا أن لا نوليها أهمية قصوى⁽¹⁾، كما يقول بأن إدارة كارتر لم تورد أي ذكر للقدس في مشروعها المقدم في 1978/9/9⁽²⁾، بينما يؤكد وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس، بأن الإسرائيليين حذفوا الفقرات المتعلقة بالقدس من المشروع الأمريكي المقدم في 1978/9/9، وبأن الفقرة المذكورة كانت تنص على أن "اتفاقاً حول العلاقات في القدس يجب التوصل إليه في المفاوضات التي ستعالج الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة"، كما يذكر فانس بأن المشروع الأمريكي التالي المقدم في 1978/9/12 أعاد ذكر النص السابق، وأضاف بأنه "سوف يشرف مجلس بلدي يمثل سكان المدينة على الخدمات المركزية في المدينة.

غير أن دايان يذكر كذلك بأن كارتر قال في اليوم الأخير من المفاوضات في 1978/9/15: "لماذا لا تقتربون من الموقف المصري؟ لماذا لا توافقون على وجود علم أردني فوق قبة الصخرة في القدس، وذلك بعد أن اعترفتم بأنه مسجد إسلامي، ونعترف نحن به كذلك؟"⁽³⁾.

ويؤكد سايروس فانس على صحة ذلك الاقتراح، ويضيف بأنه بعد أن رفض بيغن الفكرة، اقترح هو نفسه وضع علم أخضر على قبة الصخرة، فانفجر بيغن قائلاً: "أنه تدنيس للمقدسات أن يرفع أي علم على قدس الأقداس".

ووفقاً "لوليم كوانت" الذي شارك في المباحثات، فإنه عندما هدد طرح موضوع القدس بإيقاف المفاوضات، قبل الطرفان اقتراحاً أمريكياً ينص على تبادل الرسائل بشأنها.⁴

¹ موشيه ديان، أنا وكامب ديفيد، ترجمة: محمد نصر الدين، مكتبة الشروق، 1986، ص: 170.

² المرجع نفسه، ص: 108.

³ المرجع نفسه، ص: 180.

⁴ ولیم کوانت، عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1976، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1994، ص: 123.

وجاءت مبادرة القدس كمحاولة لإعادة تحريك جهود التسوية وكشف إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، خاصة بعد أن نجحت في الضغوط على الولايات المتحدة للتخلي عن البيان الأمريكي السوفيتي الصادر في أكتوبر 1977.¹

ويذكر دايان بأن نائب الرئيس الأمريكي، "ولتر مونديل"، قام في آخر يوم من المفاوضات، بتسليم الإسرائيليين مسودة الرسالة التي يزعم كارتر إرسالها إلى السادات بشأن القدس، وي طرح فيها فكرة إعادة تقسيم المدينة إلى قسم غربي وقسم شرقي (أي يهود وعربي).²

وقد أدت الضغوط الإسرائيلية إلى إلغاء هذه الفكرة إلى حذف النص في الرسالة على "أرض محتلة"، حيث جاءت رسالة كارتر إلى السادات، المرسله في آخر يوم من المفاوضات 1978/9/19 على النحو التالي:

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر:

"لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة في 17 سبتمبر 1978 والتي توضح الموقف المصري بشأن القدس، وقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن لأحاطته علماً بها.

إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد بيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو عام 1967 وهو ما أكدته من بعده السفير يوست أمام مجلس الأمن في أول يوليو 1969.³

وكان كارتر قد بعث في 1978/9/16 بمذكرة إلى الحكومة الأردنية، وتضمنت أجوبة على أسئلة طرحها الأردن، وجاء فيها: "نعتقد أنه يجب التمييز بين القدس وبقية الضفة الغربية، وذلك بسبب وضع المدينة وظروفها الخاصة، لذلك فنحن نرى أن يتم التوصل

¹ نبيل عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من حرب أكتوبر وحتى اتفاقية كامب ديفيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982، ص: 271.

وانظر أيضاً: مؤتمر كامب ديفيد، دراسة توثيقية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1979.

² موشيه دايان، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

³ في رسالة موجهة من رئيس الوزراء المصري، مصطفى خليل إلى وزير الخارجية الأمريكية، سايروس فانس في 1980/3/16، أشار مصطفى خليل إلى المواقف الأمريكية السابقة لخطاب يوست، وتصويت الولايات المتحدة إلى جانب القرار 267 والقرار 242، وأشارت إلى بيان صادر عن البيت الأبيض (دون الإشارة لتاريخه)، جاء فيه بأن الولايات المتحدة "تعتقد بشدة" بأنه ينبغي عدم تقسيم القدس "وبأن وضع القدس" ينبغي أن يقرر في المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية "وبعلق رئيس الوزراء المصري على ذلك بقوله: "إن القول بأنه ينبغي عدم تقسيم القدس بشكل حكماً مسبقاً على وضع القدس بغض النظر عن نتائج مفاوضات التسوية الشاملة". انظر: ساي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 99.

إلى حل بواسطة المفاوضات حول الوضع النهائي للقدس بحيث تختلف طبيعته في بعض النواحي عن طبيعة الحل لبقية الضفة الغربية.

إن الأعمال التي اتخذت من طرف واحد بالنسبة للقدس منذ حرب حزيران 1967 يجب ألا تتحكم في تقرير الوضع النهائي للمدينة، إن موقف الولايات المتحدة الكامل بالنسبة للقدس، لا يزال كما أعلنه السفير "غولد بيرغ" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14/7/1967، وكذلك السفير "يوست" في خطابه أمام مجلس الأمن في 1/7/1969.

"إن مسألة القدس لم تحل في كامب ديفيد، ويجب معالجتها في مفاوضات لاحقة، أما بالنسبة لمسألة علاقة السكان العرب في القدس الشرقية بسلطة الحكم الذاتي، فقد بقيت على أن يُبت فيها في المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية.

إن الولايات المتحدة ستؤيد في تلك المفاوضات الاقتراحات التي تسمح للسكان العرب في القدس الشرقية، الذين ليسوا مواطنين إسرائيليين، بالاشتراك في أعمال هذه السلطة نفسها، وقد يكون مما لا يتفق مع الواقع، أن ننتظر إمكانية مد صلاحيات سلطة الحكم الذاتي الكاملة بحيث تشمل القدس الشرقية خلال الفترة الانتقالية، ثم إن نتيجة كهذه يجب ألا تتحكم في الوضع النهائي لمدينة القدس يجب أن يُبت فيه في المفاوضات التي ستبدأ في وقت لا يتعدى السنة الثالثة بعد بدء الفترة الانتقالية".

ويضيف أيضا: "إن وضع ذلك الجزء من القدس الذي احتلته إسرائيل في عام 1967 يجب أن يُقرر في تلك المفاوضات مهما كان الحل المتفق عليه، فإنه يجب أن يحافظ على القدس كمدينة غير مقسمة من الناحية الطبيعية، ويجب أن يوفر الحل حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة اليهودية والإسلامية والمسيحية دون أي فرق أو تمييز ضد حرية ممارسة العبادة، ويجب أن يضمن الحقوق الأساسية لجميع سكان المدينة، ويجب أن تكون الأماكن المقدسة لكل ديانة تحت السلطة الكاملة لممثلي تلك الديانة"⁽¹⁾. وفي نهاية الفترة الرئاسية "لكارتر" صوتت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1980 إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 465، الذي يدعو إسرائيل إلى تفكيك المستوطنات "بما

¹ أنظر النص في مجلة فلسطين الثورة، عدد خاص، إصدار م.ت.ف، 1979، ص 180.

في ذلك في القدس الشرقية ". غير أنه ونتيجة لضغوط اللوبي اليهودي، أعلنت الإدارة بأن ذلك كان " غلطة " ناجمة عن " خطأ في الاتصالات " ¹.

وفي 17 سبتمبر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن توصل مصر وإسرائيل إلى صيغة اتفاق بينهما لوضع الحد النهائي للنزاع العربي الإسرائيلي وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط، وفي اليوم التالي خرج الرؤساء الثلاثة في مؤتمر صحفي ليعلنوا أمام الملأ الأوسط مظاهرة إعلامية توصلهم إلى الاتفاق النهائي بينهم، وفي هذا المؤتمر الصحفي أعلن مع الوثيقتين الأساسيتين (اتفاقيتين) سميت الأولى "إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط وسميت الثانية "إطار عمل لعقد معاهدة السلام بين مصر "وإسرائيل" وأعلن مع الوثيقة مجموعة من الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات من جهة وكارتر وبيغن من جهة أخرى واعتبرت وثائق مكملية للاتفاقيتين الأساسيتين.

وتجب الإشارة إلى أن الاتفاقيتين قد تم توقيعها من قبل الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن كطرفين، ومن قبل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر كشاهد، وقد اعتبر هذا الترخيص غربياً من الناحية القانونية خصوصاً وأن توقيع كارتر اخذ على أساس أنه ضمانه لتنفيذ هاتين الاتفاقيتين. ²

أولاً: الانتقادات الموجهة لاتفاقية كامب ديفيد وانعكاساتها على القضية الفلسطينية: تضمنت اتفاقية كامب ديفيد وثيقة خاصة عنوانها "إطار السلام في الشرق الأوسط"، وقد حاولت هذه الوثيقة التي وقعها السادات وبيجين وشهد عليها، وقد ينال ضمنها كارتر، أن تنسف قضية فلسطين كقضية قومية لكل العرب عبر الأجيال، وتحولها من قضية شعب يناضل من أجل حقوقه الوطنية إلى قضية سكان أرض محتلة فحسب، ويتضح ذلك مما يلي:

1. لم تأت الوثيقة على ذكر الشعب الفلسطيني إلا في جملتين اثنتين، وحتى هاتين الجملتين أفرغتاً من أي معنى حين مضت الوثيقة في كل موضع آخر تركز على سكان الضفة والقطاع، أو فلسطيني المنطقتين وتمنحهم ما يسمى بحق الحكم الذاتي لا أكثر، ويلاحظ أن الحكم الذاتي جعل للسكان فحسب مما يفسح المجال أمام إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة للنقاش حول مدى شمول "حق السكان" في الأرض التي يقيمون عليها.

¹ الميورك تايمز، 3/5. 1980.

² عبد الوهاب الكيالي، لبنان، 1969، ص: 52.

2. استبعدت الوثيقة منظمة التحرير الفلسطينية من أي دور في التسوية وهي المنظمة التي اعترف لها وحدها بتمثيل الشعب الفلسطيني من قبل الدول العربية، بلا استثناء ومن قبل الغالبية الساحقة لدول العالم، ومن قبل منظمة الأمم المتحدة، وفوق هذا وذاك كله من قبل الشعب الفلسطيني سواء من كان منه تحت الاحتلال أو في الهجرة.

3. تنكرت الوثيقة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي اعترفت به الجماعة الدولية ممثلة بصورة خاصة في الأمم المتحدة وإسرائيل، وبذلك تكون الوثيقة قد سمحت بإلغاء جميع المكاسب والمنجزات التي حققها نضال هذا الشعب بقيادة منظمته على جميع الأصعدة، إن الوثيقة إذ حصرت حق الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الحكم الذاتي فحسب خرجت تماماً عما تواضعت عليه الجماعة الدولية حول مضمون تقرير المصير عموماً وتقرير المصير للشعب الفلسطيني خصوصاً فثمة فرق جوهري بين الحكم الذاتي والاستقلال الناجز⁽¹⁾.

4. إن ما ورد في الوثيقة حول حقوق الفلسطينيين ليست إلا تكراراً لمشروع بيجن للحكم الذاتي (وجوهره تمسك إسرائيل بالسيادة على يهودا والسامرة وغزة) الذي تظاهر السادات برفضه سابقاً، ثم إن الوثيقة لم تعط ممثلي السكان في الضفة والقطاع أي حق في اتخاذ قرار يتعلق بمصيرهم غير الموافقة على اقتراحات تقدم لهم من قبل دولة إسرائيل ومصر والأردن مجتمعة، وهذا يعني فعلياً أن مصير الفلسطينيين غداً رهناً بالقرار الإسرائيلي وحده.

5. تناست الوثيقة عمداً مدينة القدس وهو ما يشكل خروجاً سافراً على مقررات القمم العربية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتحديداً للمواقف الصريحة والمعلنة لمجموعة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتحديداً سافراً لحقوق الشعب العربي الفلسطيني فيها، وفوق هذا تُرك وضع القدس مفتوحاً للجدل وجاءت بها الوثيقة، وإسرائيل تعتبرها قانوناً عاصمة دائمة لدولة (إسرائيل)، والولايات المتحدة تتلاعب بين الموقفين فتارة هي مع الموقف المصري وتارة تعلن أنها قد تنقل سفارتها في إسرائيل إليها وهو ما يعني تأييدها لموقف إسرائيل².

¹ الموسوعة الفلسطينية ج3، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص: 29-30.

² الموسوعة الفلسطينية ج3، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

ومن جهة أخرى فقد تبنت الوثيقة فعلياً التفسير الأمريكي الإسرائيلي للقرار 242 بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة.

أ- فالوثيقة لم تتطرق إلى مصير المستعمرات الإسرائيلية الحالية في الضفة الغربية والقطاع، كما لم تتعرض لموضوع استمرار الاستيطان اليهودي فيهما، وهذا ما فسر باستمرار سيل هذا الاستيطان ناهيك عن بقاء المستوطنات الحالية وعددها غداً يجاوز 160 وفي هذا تثبتت للمفهوم الصهيوني حول ما يسمى الحقوق التاريخية في أراضى فلسطين، ولا ننسى أن إسرائيل تصر على تسمية الضفة "يهودا والسامرة" ¹.
ب- إن دور الأردن - فيما لو وافق على المشاركة في تسوية المفاوضات - سيكون محدوداً كدور ممثلي السكان في الضفة والقطاع، لأن القوات العسكرية الوحيدة التي ستوجد في الضفة والقطاع حاضراً ومستقبلاً هي القوات الإسرائيلية، ولأن اليد الطولى في جميع مشاريع الحكم الذاتي ومستقبل السكان ستكون لإسرائيل ما دام إجماع آراء الفرقاء المذكورين في الوثيقة شرطاً لازماً لتنفيذ بنودها. ²

كما أن اتفاقية كامب ديفيد مهما تأول أربابها تعتبر حلاً متفرداً مع إسرائيل، إذ ليس بين وثيقتها ارتباط في التوقيت أو التنفيذ وهو ما قاد مصر على تكريس التفرد في التسوية بمعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، مما أخرج مصر من الجبهة العربية المواجهة لإسرائيل.

لقد أدت الولايات المتحدة برعايتها اتفاقية كامب ديفيد واحدة من أكبر الخدمات لإسرائيل، حيث مكنتها من الآتي :

- شق الجبهة العربية وخلخلتها.
 - كما حققت لنفسها واحداً من أغلى أهدافها وهو نسف الوحدة العربية لأجيال غير منظورة.
 - أضف إلى هذا وذلك أن اتفاقية كامب ديفيد - كمثال اتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية عام 1949 - قُصد منها أن تكون نموذجاً يحتذى به تسويات منفردة تالية.
- وقد تأكد ذلك في اتفاق 17 أيار/مايو لعام 1983 الذي حاول شولتز فرضه على لبنان ثمنا لانسحاب إسرائيل من أراضيه عقب غزوها له في حزيران/يونيو عام 1982 لولا أن الشعب أسقطه.

¹ المرجع نفسه، ص: 631.

² المرجع السابق ذكره، ص: 631.

لم تفلح الولايات المتحدة في بيع كامب ديفيد للعرب بالحسنى فسعت إسرائيل لفرض نموذجها بالقوة بعدما شقت الوطن العربي إلى معتدلين ومتطرفين وراحت تورط كل دولة عربية في مشكلة إقليمية لتستنفذ إمكاناتها وطاقاتها وحدها وحسب، بل تستنفذ أيضاً إمكانات الأمة العربية بأسرها وطاقاتها فبعد إفشال مشروع الوحدة السورية العراقية عام 1979 حرضت العراق وإيران على الدخول في حرب الخليج التي استهلكت وتستهلك لا طاقات البلدين المسلمين فحسب، بل طاقات دول الخليج كلها وإمكاناتها ولا يبدو في الأفق سبيل لوقف نزيف البلدين الدامي ولإهدار أموال النفط العربية التي يذهب قسم كبير منها وقوداً لتلك الحرب (برغم تضائل هذه الموارد في لعبة النفط الدولية)، كذلك كان للولايات المتحدة وإسرائيل دورٌ خطير في تأجيج الأزمة اللبنانية لاستنزاف طاقات أكثر من دولة عربية واحدة وإرهاق أكثر من شعب عربي واحد، وحرضت وتحرض هذه الدولة على تلك في مشرق الوطن العربي ومغربه حتى أضحى الوطن الكبير يشهد يومياً حروب داحس والغبراء بما لا يفيد إلا تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل⁽¹⁾.

وفي يوم 30 يوليو 1979 قدمت جوليا كوهين مشروع قانون إلى الكنيست يقضى بضم القدس الشرقي إلى إسرائيل واعتبار المدينة القديمة عاصمة أبدية للدولة اليهودية، فوافق الكنيست على هذا المشروع ودعت الحكومة الإسرائيلية عواصم العالم لنقل سفاراتها إلى القدس.

وهذا القرار يعتبر انتهاكاً صارخاً للمبدأ الرئيسي الذي قام عليه قرار مجلس الأمن رقم 242 والقائم على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وليس سراً أنه كانت هناك محاولة في كامب ديفيد للتوصل إلى اتفاق حول القدس بين الأطراف الثلاثة السادات وكارتر وبيجين ولكن هذه المحاولة فشلت بسبب موقف إسرائيل وتهديد بيجين بالانسحاب من المباحثات، ولذلك اتفقت هذه الأطراف على إعلان مواقفها المستقلة في رسائل تصدر عنها، لهذا أعلنت واشنطن أن أي تصرف من جانب واحد غير جائز ولا يمكن أن يغير من مركز المدينة أو مركزها أو غير جائز، ولا يمكن أن يغير من مركز المدينة

¹ سامي حكيم، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1962، ص: 197-198.

أو مركزها أو مستقبلها، وهي الإشارة الوحيدة التي وردت في وثائق كامب ديفيد "الوثيقة 25" والتي تضمنها خطاب الرئيس كارتر إلى أنور السادات.¹

ومن المعروف أن السادات أوضح موقفه من القدس في رسالته إلى الرئيس كارتر في 17 سبتمبر 1978، "الوثيقة رقم 1" من وثائق مؤتمر كامب ديفيد ونصها كما يلي:²

- تعتبر القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية والتاريخية في المدينة.

- إن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.

- إن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

- إن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم 242 ورقم 267 يجب أن تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لأغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أي تمييز أو تفرقة.

- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثلين هذا الدين.

- ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة ويمكن إقامة مجلس بلدي مشترك من عدد متساوٍ من كل العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف، وهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة.

علماً بأن البندين السادس والسابع يتعارضان وما سبقهما من بنود لأن وضع الأماكن المقدسة تحت إشراف ممثلها يتطلب إيجاد هيئة مشتركة لإدارتها، في حين أن هذه الهيئة لا تمتلك القوة التي تحمي بها هذه الأماكن وتصون الأمن فيها إلا إذا اعتمدت على إسرائيل، مما لا يتفق والمطالبة باستعادة السيادة العربية على القدس العربية.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 199 وللاستزادة حول هذا الموضوع انظر: جعفر عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 246-248.

² جعفر عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 248-250.

كما إن إقامة المجلس البلدي المشترك يعنى إبقاء القدس بشطريها تحت السيطرة الإسرائيلية وهذا ما أوضحه بيجن في رسالته إلى الرئيس كارتر "الوثيقة رقم 2 في وثائق كامب ديفيد".¹

ومن الواضح أن هذا التباين في مواقف أطراف كامب ديفيد الثلاثة له مساس باتفاقيتها، فهناك من يرى أن ضم القدس إلى إسرائيل يعتبر خرقاً للاتفاقية إذ لا يمكن الاتفاق على حكم ذاتي للضفة والقطاع بعدما أخذ الحكم الإسرائيلي على القدس العربية صفة قانونية، وأصبحت سيادة إسرائيل عليها قائمة، وهناك من يرى أن مصير القدس مرهون بمحادثات الحكم الذاتي، رغم إصرار إسرائيل على عدم تناول الموضوع في هذه المحادثات المذكورة لأن عدم اشتراكهم يشكل اعترافاً بالوضع الجديد القائم في القدس.⁽²⁾

ولذلك يمكن القول بأن ما ورد في رسالة السادات إلى كارتر هو من قبيل تحصيل الحاصل، وكان في استطاعة السادات لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية بشأن القدس أن يتخذ نفس الموقف الذي اتخذه من مستوطنات سيناء، فعندما تم الاتفاق في كامب ديفيد على انسحاب إسرائيل من هذه المستوطنات رفض بيجن الموافقة على ذلك إلا بعد التشاور مع حكومته والحصول على موافقة الكنيست رغم تعهد بيجن الكتابي بالجلء النهائي، ولذلك بعث السادات برسالتين الأولى إلى بيجن والثانية إلى كارتر أوضح فيها بأنه في حالة عدم موافقة الحكومة الإسرائيلية أو الكنيست على إزالة المستوطنات في سيناء، فتعتبر مصر أن اتفاقية كامب ديفيد في حكم الملغاة ولا وجود لهما، ولولا ذلك لما تبني الكنيست قرار إزالة المستوطنات.⁽³⁾

واتفق الجانبان على تشكيل لجنتين عسكرية وسياسية، وتحدد يوم 16 يناير 1978 موعداً لاجتماع اللجنة الثانية في القدس. والذي يهمننا من اجتماع اللجان السياسية ما تأكد للجانب المصري برئاسة وزير الخارجية محمد كامل إبراهيم، من أن إسرائيل

¹ وجاء فيها ما نصه: "يشرفني أن أبلغكم بأن البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" أصدر قانوناً في 28 يونيو 1967 يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره إخضاع أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون، والسلطة الإدارية للدولة على النحو المبين في المرسوم، وقامت حكومة إسرائيل بتبني أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو 1967 نص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وأنها عاصمة للدولة إسرائيل". راجع للتفاصيل: جعفر عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 249 - 250. وأيضاً: سامي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

² سامي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

³ المرجع السابق ذكره، ص: 202.

حاولت استغلال عرض السلام الذي قدمه السادات لعزل مصر عن العالم العربي والتوصل إلى سلام منفرد يتيح لإسرائيل في النهاية احتواء الشعب الفلسطيني وابتلاع الضفة بما فيها القدس⁽¹⁾.

حتى إذا توقفت المفاوضات تدخلت أمريكا⁽²⁾، ووعد هيرمان إلتس سفير أميركا في مصر، وزير خارجية مصر بأن يعرض عليه النص النهائي للمشروع الأمريكي قبل تقديمه، ولكن واشنطن عدلت عن هذا الرأي، بل أرسلت نص المشروع إلى بيجين الذي أدخل عليه تعديلاً رآه ضرورياً، وهذا أصبح المشروع إسرائيلياً مائة في المائة⁽³⁾.

وهكذا انتهت الاتفاقية إلى التصور الذي تم التوصل إليه وهو "السلام الدائم في الشرق الأوسط" فتشير إلى أنه ينبغي "أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها".

ومن ثم حددت الاتفاقية ثلاث مراحل "لتحقيق هذا الغرض":

في المرحلة الأولى تتفق كل من مصر وإسرائيل على أن تكون هناك ترتيبات انتقالية تراعي الظروف الأمنية من أجل نقل سلمي ومنظم للسلطة في الضفة الغربية وغزة خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات، يتم خلالها توفير حكم ذاتي للسكان في هاتين المنطقتين، على أن تدعى الحكومة الأردنية للانضمام إلى مباحثات السلام لمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية على أساس هذا الإطار. في المرحلة الثانية تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الممكن أن يضم وفداً مصر والأردن بعض الممثلين عن الضفة الغربية وغزة فلسطينيين آخرين طبق ما يتفق عليه بين الأطراف المعنية⁽⁴⁾.

¹ نفسه، ص: 203.

² نفسه، ص: 203.

³ نفسه، ص: 205.

⁴ إن اتفاقية كامب ديفيد أخذت بتكوين سلطة الحكم الذاتي عن طريق الانتخابات.

ومن التواعد التي يقرها قانون الاحتلال الحربي أن هذا الاحتلال وضع مؤقت لا ينقل السيادة إلى دولة الاحتلال بل يظل لدولة الأصل، وعليه فإن أراضي فلسطين المحتلة تبقى السيادة فيها لدولة الأصل وهي فلسطين على تقدير أن وضع مصر في غزة كان مؤقتاً، ومع تجاهل ضم الضفة الغربية للأردن لعدم شرعية هذا الضم.

وورد أيضاً في هذا الإطار " أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة...، وستفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مستويات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة ". للمزيد من التفاصيل انظر: جعفر عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 192 - 213.

في المرحلة الثالثة، وهي الفترة الانتقالية الممتدة على خمس سنوات، والتي تبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة، تجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة وعلاقتها مع "جيرانهما" وإبرام معاهدة سلم بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، على أن تدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن الممثلين إلى سكان الضفة الغربية وغزة.

وتشير الاتفاقية إلى أن المفاوضات هي التي ستقرر "موضع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية". كما نصت الاتفاقية على بعض الشروط الأمنية التي يجب توافرها من أجل ضمان أمن إسرائيل، بما فيها قيام سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قادرة من الشرطة المحلية تجند من سكان الضفة والقطاع وتكون على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين، وكذلك قيام دوريات مشتركة إسرائيلية - أردنية لحفظ الأمن، والسماح للقوات الإسرائيلية بالبقاء في مراكز ومواقع محددة في هاتين المنطقتين⁽¹⁾.

ووضحت بعد ذلك حقيقة الموقف الأمريكي من القدس والاستيطان عندما أعلنت واشنطن تحليلها من موافقة ممثلها في مجلس الأمن على القرار رقم 465 الذي أصدره في الأول من مارس 1980 بإدانة سياسة الاستيطان وغيرها مما ورد في القرار⁽²⁾.

على أن الرئيس كارتر وصف يوم 3 مارس 1980 موافقة المندوب الأمريكي على القرار المذكور خطأً حقيقياً وافتقاراً إلى المشاورات داخل الإدارة الأمريكية، وإن تصويته في صالح القرار لا يعنى تغييراً في موقف حكومته إزاء المستوطنات، أما الوضع بشأن القدس فأوضحه كارتر بأنه اتفق مع كل من بيجين والسادات على أن القدس كل لا يتجزأ وأن زيارة الأماكن المقدسة متاحة للجميع.

أثارت اتفاقيات "كامب ديفيد" ردود فعل معارضة من قبل معظم الدول العربية، وقد تبلور هذا الموقف المعارض في مؤتمر القمة العربية التاسع الذي عقد ما بين 2-5 تشرين الثاني - نوفمبر 1978 بمبادرة من الحكومة العراقية وبدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر، وذكر البيان الصادر إثر انتهاء مؤتمر القمة إن "المؤتمر ناقش الاتفاقيتين اللتين وقعتها الحكومة، وأن الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في

¹ عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² سامي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 209، وقد تبني المجلس هذا القرار بالإجماع، للرجوع إلى نص القرار أنظر: القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، مرجع سبق ذكره، ص 496-499.

فلسطين والأراضي العربية المحتلة تمت خارج إطار المسؤولية العربية، ولا سيما مقررات وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية.

ويذهب البيان إلى القول بأنه قد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من إثارة، ودعا البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربية حكومة مصر إلى العودة عن هاتين الاتفاقيتين والبقاء في حظيرة العمل العربي المشترك وعدم التصرف بصورة انفرادية بشئون الصراع العربي الصهيوني⁽¹⁾.

قائمة المراجع:

1. موشيه ديان، أنا وكامب ديفيد، ترجمة: محمد نصر الدين، مكتبة الشروق، 1986.
2. وليم كوانت، عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1976، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1994.
3. نبيل عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من حرب أكتوبر وحتى اتفاقية كامب ديفيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
4. مجلة فلسطين الثورة، عدد خاص، إصدار م. ت. ف، 1979.
5. الموسوعة الفلسطينية ج3، دار النهضة العربية، مصر، 1972.
6. سامي حكم، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1962.

¹ عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 55